



تونس في 16 ديسمبر 2022

إلى السيد نزار بن ناجي،
وزير تكنولوجيا الاتصال بالجمهورية التونسية

الموضوع: استفسار حول برنامج الهوية الرقمية على الجوال (Mobile ID)

تحية طيبة،

تتوجه المنظمات والجمعيات الممضية أدناه لسيادتكم بهذه الرسالة حول برنامج الهوية الرقمية للمواطن على الجوال (Mobile ID)، والذي أطلقته الحكومة التونسية يوم 3 أوت الفارط في مرحلة تجريبية تنتهي مع موفى سنة 2022.

فكما تعلمون، يرتبط مشروع الهوية الرقمية على الجوال بعدد من المنصات الإلكترونية المتمثلة في:

- موقعي www.e-houwiya.tn و www.mobile-id.tn لطلب الحصول على الهوية الرقمية.
- وتطبيق [TN Mobile-ID: E-Houwiya](http://TN-Mobile-ID-E-Houwiya) التي تمكن المواطن من التحكم في هويته الرقمية.
- وبوابة www.e-bawaba.tn التي تسمح لمستخدميها باستخراج الوثائق الرسمية الإلكترونية والتمتع بالخدمات الإدارية الرقمية.
- وبوابة e-barid.tn للبريد الإلكتروني الرسمي للمواطن المخصص للتراسل مع الجهات الحكومية والمؤسسات العمومية. كما من المنتظر أن يضاف لهذه المنصات مواقع وتطبيقات أخرى تعتمد على الهوية الرقمية على الجوال.

يشكل تعدد هذه المنصات وتنوع خدماتها تحديا تقنيا وقانونيا في علاقة بعملية تجميع ومعالجة المعطيات الشخصية، حيث أن هذه المشاريع تتعامل مع حجم هائل من البيانات الحساسة، مما يستوجب القيام بالدراسات الاستباقية اللازمة لتقييم المخاطر على مستوى السلامة الرقمية وعلى مستوى حماية المعطيات الشخصية للمنتفعين والمنتفعات بالخدمة. كما تتطلب أيضا هذه المشاريع ميزانيات وإمكانيات ضخمة حتى تحافظ على مستوى عال من الحماية والنجاعة دون التأثير على جودة الخدمات المسداة. ولذلك، فإن غياب أو نقص أحد هذه

المكونات قد يؤثر سلبا، لا فقط على جودة الخدمة، بل على الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، حيث تصبح معطياتهم/هن الشخصية وهوياتهم/هن القانونية عرضة للاستغلال اللامشروع أو مهددة بعمليات القرصنة والتدليس، مثلما هو الحال مع منظومات مستخدمة في دول أخرى حول العالم، على غرار [الهند](#) و [الأرجنتين](#).

وبناء عليه، نتوجه إلى سيادتكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقنا إزاء مثل هذه البرامج التي قد تساهم في توسيع الهوية بين مختلف شرائح المجتمع وزيادة مخاطر الإقصاء الرقمي للفئات الهشة عوض تسهيل إدماجها، حيث أن هذه الفئات تفتقد إلى الأدوات والمهارات الرقمية والإمكانيات التي تسمح لها بالتمتع بحقوقها في مختلف الخدمات الإدارية، على غرار النفاذ إلى شبكة الإنترنت أو امتلاك هاتف ذكي.

علاوة على ذلك، نريد الإشارة إلى مخاطر تنفيذ هذا المشروع في ظل هشاشة الإطار القانوني الحالي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية في تونس، والمتمثل في [القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004](#) المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، حيث أنه غير مواكب للتحويلات الاجتماعية والتكنولوجية بالإضافة إلى عدم تطابقه مع التزامات الدولة التونسية وعلى رأسها [الاتفاقية 108 لمجلس أوروبا](#) و [بروتوكولها الإضافي 181](#) واللذان صادقت عليهما تونس [منذ ماي 2017](#)، إضافة لغياب ثقافة حماية المعطيات الشخصية من طرف مختلف الفاعلين سواء من [سلطات وهيئات عمومية](#) أو [شركات خاصة](#).

وبناء على ما سبق، نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية لإنارة الرأي العام التونسي حول معطيات مهمة تخص برنامج الهوية الرقمية على الجوال في علاقة بحق المواطنين والمواطنات في حماية معطياتهم/هن الشخصية وفي حقهم/هن في الخصوصية دون حرمانهم/هن من حقهم/هن في الانتفاع بالخدمات الإدارية الأساسية:

1. هل يمكنكم مدنا بقائمة المعطيات الشخصية التي يتم جمعها ومعالجتها من قبل مختلف المواقع والتطبيقات التي تعتمد على الهوية الرقمية على الجوال في إسداء خدماتها؟
2. ماهي مواصفات السلامة الرقمية المعتمدة دوليا التي على أساسها تم تطوير مختلف البنى التحتية والمواقع والتطبيقات المتعلقة بالهوية الرقمية على الجوال؟
3. هل تم القيام بدراسات تقييم المخاطر في مجال السلامة الرقمية وحماية المعطيات الشخصية على مختلف البنى التحتية والمواقع والتطبيقات المتعلقة بالهوية الرقمية على الجوال قبل إطلاق المشروع بصفة فعلية؟ وإن تم ذلك، هل يمكنكم نشر هذه التقارير للعموم وتحديد الجهة أو الجهات التي قامت بهذه الدراسات؟
4. ماهي الميزانية المرصودة لهذا البرنامج؟ وماهي مصادرها؟

5. من هي الجهة أو الجهات المخول لها التصرف في قاعدة بيانات الهوية الرقمية على الجوال؟
6. من هي الجهة أو الجهات المخول لها النفاذ إلى قاعدة بيانات الهوية الرقمية على الجوال؟
7. هل تمت مشاركة قاعدة بيانات الهوية الرقمية على الجوال مع شركات خاصة؟ وهل يمكن تحديد هذه الشركات إن تمت المشاركة؟
8. هل تمت مشاركة قاعدة بيانات الهوية الرقمية على الجوال مع أطراف أجنبية أو أجنبية في إطار الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة التونسية؟ وهل يمكن تحديد هذه الأطراف إن تمت المشاركة؟
9. من هي الشركة أو الجهة التي طورت تطبيقه TN Mobile-ID: E-Houwiya التي تمكن المواطنين من التصرف في هويتهم الرقمية على الجوال؟
10. ماهي الأذونات (permissions) التي تمتلكها تطبيقه TN Mobile-ID: E-Houwiya عند تثبيتها على الهاتف الجوال؟
11. ما هي التغييرات التي يمكن أن تحدثها التطبيق على هاتف المستخدم؟ وما مدى تأثير هذه التغييرات، إن وجدت، على نظام الملفات واستهلاك البطارية والاتصال بشبكة الإنترنت؟
12. ماهو سبب عدم توفير التطبيق على منصة App Store لشركة Apple والاقترار على منظومة اندرويد؟

تتطلع إلى إجاباتكم على مختلف الأسئلة المطروحة خاصة وأن الفترة التجريبية للمشروع قد شارفت على النهاية، ونبقى على ذمتكم لعقد اجتماع في هذا الصدد، وعلى ذمة مختلف الهيئات والسلطات التونسية من أجل مقارنة تشاركية يتم فيها التشاور مع كافة الفاعلين من خبراء ومنظمات ومكونات المجتمع المدني حول برامج ومشاريع ذات علاقة مباشرة بالحقوق الأساسية للتونسيين والتونسيات.

المنظمات والجمعيات الممضية:

- أكساس ناو
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- منظمة البوصلة
- محامون بلا حدود